

الإجابة النموذجية للامتحان الأول في مقياس ندوة في المالية

السؤال الأول:

يعرف الوسيط المالي على أنه الهيئة التي تسمح بتحويل علاقات التمويل المباشر بين المقرضين والمقترضين الى علاقة غير مباشرة ، حيث نجد أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي في أي مجتمع. وتنبع أهمية الوساطة المالية من كونها قد سمحت بإيجاد حلول للعديد من المشكلات المرتبطة بالتمويل ، والتي يمكن ذكر أهميتها لكل من أطراف علاقة التمويل على النحو التالي:

- أ- بالنسبة لأصحاب الفائض: - مصداقية الوسيط المالي مضمونة ، - يتيح وجود الوساطة المالية لصاحب الفائض المالي إمكانية الحصول على السيولة في أي وقت ، - يتجنب صاحب الفائض مخاطر عدم التسديد التي تكون كبيرة في حالة الإقراض المباشر ، - يعني وجود الوساطة المالية أصحاب الفائض المالي من انفاق الوقت و الجهد في البحث عن المقترضين المحتملين.
- ب- بالنسبة لأصحاب العجز: - توفر الوساطة المالية الأموال اللازمة بشكل كاف وفي الوقت المناسب لأصحاب العجز المالي ، - يجنب وجود الوساطة المالية المقترض مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية، على أن المصاعب الأخرى غير موجودة، - وجود وساطة مالية يسمح بتوفير قروض بتكاليف أقل نسبيا.
- ت- بالنسبة للوساطة ذاتها: - تستفيد من الفائدة على القروض، - استعمال مورد غير مكلف غالبا، - يسمح الحصول على ودائع للوساطة المالية بتوسيع قدرتها على منح القروض.
- ث- بالنسبة للاقتصاد ككل: - تفادي احتمالات عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز، - يسمح وجود الوساطة بتوفير الأموال اللازمة للتمويل بواسطة تعبئة الادخارات الصغيرة وتحويلها الى قروض ذات مبالغ كبيرة، - تقليص اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد بتعبئة السيولة الموجودة.

السؤال الثاني:

القرار المالي هو كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال و امتلاك أصول، بحيث تهدف القرارات المالية الى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة، وذلك من خلال تحديد هيكل التمويل المناسب للمؤسسة وفق المناهج التالية:

- أ- منهج التوازن: ويفترض هذا المنهج حالة توازن ومرونة مالية للهيكل المالي، وهذا يتطلب حساب تكلفة رأس المال في ضوء البدائل التمويلية المتاحة من مصادر التمويل المختلفة، في ظل افتراضات محددة وهي أن هناك عائد متوقع، وحالة معينة للطلب والعرض على الأموال في السوق المالي، تتحدد على أساس اتجاهات أسعار الفائدة، ثم القيام باختيار المزيج التمويلي، والذي يصاحبه أقل تكلفة.
- ب- منهج التوازن المقارن: يفترض وجود معدل عائد إضافي يجب تحقيقه بالإضافة لتكلفة الأموال ولذلك يتم وضع العديد من الخطط المالية التي تحتوي على مزيج تمويلي مختلف وتقوم بتحديد أثر كل خطة على تكلفة الأموال، وبالتالي الوصول الى العائد الإضافي المطلوب، وبمقارنة هذه الخطط يمكن اختيار المزيج التمويلي المناسب للمؤسسة.
- ت- منهج التوازن الحركي (الديناميكي): يفترض وجود متغيرين يؤثران في اختيار المزيج التمويلي، وهما المخاطر المالية ومخاطر الاعمال، حيث يتأثران بقيود البيئة الداخلية والبيئة الخارجية المحيطة بالمؤسسة، وبمجموعة من العوامل متمثلة في: مدة الائتمان، مدى توفر المعلومات، وجود سياسة مالية واضحة محددة المعالم، على ان يتم اتخاذ القرار المالي في ضوء قيود لا يمكن الاستغناء عنها مثل: التكلفة، المركز الائتماني للمؤسسة، مجال استخدام الأموال، والقرارات المالية التي اتخذت في الماضي، وفي ضوء العمليات الإنتاجية والتسويقية ودرجة استغلال الأصول والموارد الإنتاجية، لأن ذلك يؤدي الى تغير المزيج التمويلي مع كل تغير في حجم أعمال المؤسسة.

السؤال الثالث:

الوظيفة المالية هي مجموعة من المهام والأنشطة التي تصب في توفير الموارد المالية وتسييرها باستعمال مختلف الأدوات الكمية و التقنية وهي تسعى بذلك الى اختيار المزيج المالي الملائم الذي يحقق لها أحسن مردود بأقل تكاليف وتعد الوظيفة المالية من الوظائف الأساسية لقيام واستمرار النشاط الاقتصادي للمؤسسة للدور الذي تلعبه داخل المؤسسة والمتمثل في:

- 1- تقييم المشاريع الاستثمارية، خاصة تلك المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.
- 2- تدبير الأموال اللازمة لتنفيذ الاستثمارات المقترحة، مع الأخذ بعين الاعتبار الوقت المناسب للتمويل وكذا المصادر الصحيحة وبأحسن شروط ممكنة.
- 3- تخطيط الهيكل المالي للمؤسسة من خلال تحديد المزيج الملائم لمصادر التمويل التي تؤدي الى خفض تكلفة التمويل، وكذا وضع سياسة لتوزيع الأرباح.
- 4- تحديد نوعية وحجم كل الأصول الثابتة و الأصول المتداولة والتي يتطلب الامر ضرورة احلالها وتعديلها أو الاستثمار فيها.
- 5- معرفة المركز المالي للمؤسسة والوقوف على نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المعتمدة من طرفها وتقديم اقتراحات وحلول لتحسين وضع المؤسسة المالي.

السؤال الرابع: يعرف الهيكل المالي للمؤسسة على أنه تشكيلة المصادر التي تحصلت المؤسسة منها على الأموال المطلوبة لغرض تمويل استثماراتها، وهو يتضمن جميع الفقرات المكونة لجانب الخصوم وحقوق الملكية. ويهتم أصحاب المصالح داخل المؤسسة بالهيكل المالي بشكل كبير لما له من تأثير على استقرار المؤسسة من الجانب المالي، وضمان عدم تعرضها للإفلاس. فتكلفة التمويل تختلف من مورد مالي الى آخر حسب طبيعته، فإذا كان مصدر التمويل هو الاقتراض فإن المؤسسة في وضع مخاطرة لأنها ملزمة بدفع تكاليف الأموال التي حازت عليها على سبيل الاستدانة مهما كانت مردودية تلك الأموال، عندئذ نقول أن المؤسسة امام ما يسمى بتكلفة الاستدانة. بينما اذا كان مصدر التمويل هو التمويل الذاتي فإن المؤسسة امام ما يعرف باسم تكلفة الأموال الخاصة، إذ أن هذا المصدر من التمويل يمثل ملكية في رأس مال المؤسسة، وهي بالتالي على علاقة بالأرباح المتوقعة من طرف المساهمين، وعليه فإن المؤسسة معرضة لمخاطر تحقيق مردودية مساوية على الأقل لما هو متوقع من طرفهم، ومن ثم تتحمل المؤسسة نوعين من التكلفة، تكلفة الاستدانة وتكلفة الأموال الخاصة، عندها تكون امام ما يسمى تكلفة رأس المال.

ويتضح مما سبق أن لكل نمط من التمويل درجة مخاطرة وتكلفة تمويل معينين، وعلية يتوجب على المؤسسة حسن اختيار هيكلها المالي في ضوء العائد المطلوب والخطر الممكن قبوله، الذي يندرج ضمن السياسة المالية للمؤسسة.

انتهت الإجابة